LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

المشهد المتشظي

العوائق أمام الصحافة المستقلة في العراق

عايدة القيسي

مركز الشرق الأوسط | آب / اغسطس 2021

عن مركز الشرق الأوسط

يبني مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلا من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

ترجمة للعربية
ناديا القطيش

تحرير و تصميم
ربال سليمان حيدر

صورة الغلاف
كاميرات تسجل مقابلة مع عمال في حديقة الحيوانات في الموصل قبل اخلاء الفريق، 30 آذار 2017.

© Gabriel Romero via ZUMA Wire

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

LSE Middle East Centre

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

المشهد المتشظي: العوائق أمام الصحافة المستقلة في العراق

عايدة القيسي

مركز الشرق الأوسط

تم نشر هذا التقرير باللغة الانجليزية في حزيران / يونيو 2019

نبذة عن المؤلفة

عايدة القيسي هي مستشارة في مجال الإصلاح الإعلامي وعملت على نطاق واسع في مشاريع تطوير الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي تعمل حالياً على عدة مشاريع تركز على القضايا المتعلقة بمشاركة الشباب في وسائل الإعلام، والإعلام في حالات الصراع والتماسك الاجتماعي. أكملت رسالة الدكتوراه في كلية SOAS في جامعة لندن حول أداء الإعلام في حالات الصراع، باعتماد العراق كحالة دراسية. كما تعمل القيسي مستشارة برامج لشبكة الصحافة الأخلاقية، وهي مدافعة عن القيم الأخلاقية في الممارسة الصحفية وحوكمة وسائل الإعلام.

موجز

اتسم المشهد الإعلامي العراقي بالملكية الحزبية المعتمدة بالأساس على الانتماءات السياسية والدينية. وكشفت الأبحاث الإثنوغرافية المقارِنة عن ممارسات مخالفة وصعوبة التزام الصحفيين العراقيين بالمعايير المهنية، مما يشير إلى أن هذه الممارسات تعزز وتغذي سياق الصراع والعنف المستمران في العراق. وكانت هناك بعض المحاولات ضمن هذه البيئة الملأى بالتحديات لتطوير منصات إعلامية من شأنها اتاحة مساحات يمكن أن تسهم في خلق صحافة أفضل، ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين الحكم المحلي والوطني. يدرس هذا التقرير، في سياق هذه البيئة، التحديات التي تواجهها هذه المنصات، ويبحث في عدد من العوائق التي تحول دون تطور وسائل الإعلام المستقلة في العراق، كما ويقدم بعض التوصيات حول كيفية معالجة هذه العقبات. يقدم التقرير، بالاعتماد على مقابلات أجريت في أوائل عام 2019 مع وسائل الإعلام الرئيسية وأصحاب المصالح من السياسيين، بعض الأفكار حول التفاعل المعقد بين الظروف السياسية والاجتماعية والبنية والتمثيل في العراق.

حول برنامج أبحاث الصراع

CONFLICT RESEARCH PROGRAMME
Research at LSE

برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدَّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموما. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق – السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات – بغداد.

UKaid
from the British people

لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، الاّ إن الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبّر بالضرورة عن السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.

ملخص تنفيذي وتوصيات

يطمح تقرير السياسة هذا إلى سبر غور التحديات والحواجز التي تقف أمام الإعلام المستقل في العراق. بالاعتماد على مقابلات مع أصحاب شأن مركزيين وكذلك على خبرة عمل طويلة مع وسائل الإعلام في العراق، يُظهر التقرير أن ثمة عدد من التحديات البنيوية الجوهرية التي تواجه نمو الصحافة المستقلة على مستوى عالمي، يُضاف إليها وجود سياق هشّ ما بعد الصراع في العراق وغياب مصداقية الإعلام العراقي، التي من شأنها خنق المشهد وإمكانية ازدهار الصحافة المستقلة. ما يزال السياق التاريخي لإعلام البلاد والممارسات الإعلامية العينية التي استفحلت في ظل النظام البعثي، يعرّفان ويقودان تطور المشهد الإعلامي، وذلك في ظل غياب للإرادة على الصعيد السياسي لمعالجة الوضع.

ضمن نطاق هذه العوائق أمام ظهور إعلام مستقل في العراق، حدّدنا عدداً من التوصيات لأخذها بعين الاعتبار:

1. إنه لمن الضروري أن يتم المزيد من العمل التشريعي والإصلاح من أجل خلق الشروط المواتية التي تتيح عمل إعلام مستقل. ثمة حاجة للتركيز أكثر على تمكين المزيد من التشريعات بخصوص الإعلام المستقل، وكذلك التشجيع على ممارسة التشريع الذاتي في الأوساط الإعلامية والصحافية. كما أن هناك حاجة لتسهيل الوصول إلى إجراءات معلوماتية، وحماية المصادر وشفافية ملكية وتمويل الإعلام.

2. على الرغم من ظهور عدد من المشاريع في السنوات الأخيرة التي طمحت إلى خلق تحوّل في الإعلام الإخباري، إلا أنه تم تجاهل تدريس الصحافة إلى حدّ كبير، إذ أن مشاريع قليلة فقط ركزت على تحسين جودة برامج تدريس الإعلام. إذا ما أُريد للإعلام أن يلعب دوراً مهماً في العراق بشكل يدعم تطور الممارسة الديموقراطية، فإنه يتعين منح المزيد من الدعم لمؤسسات التعليم العالي والاستكمالي. كما أنه يتوجب إيلاء المزيد من الاهتمام لقضية نقص فرص تشغيل طلاب الإعلام. إن غياب تدريس موضوع الإعلام الحديث، والذي هو قُصور تفاقمه الطبيعة المتحفظة لكثير من كليات الجامعات، يعكس الحاجة لتغيير المنهاج ليتطرق للتحولات الاجتماعية السريعة التي يشهدها المشهد الإعلامي.

3. إن توفير المزيد من المحتوى ونماذج الاعمال المبتكرة من شأنه خلق بيئة تمكّن الإعلام المستقبل من النمو. تلعب نماذج الأعمال التي تركز على أنواع الإعلام المحلي والمجتمعي دوراً قيادياً في دول الجنوب العالمي. كما أن الصحافة المستقلة باتت تعترف تدريجياً بكون مشاركة المحتوى هو بمثابة وسيلة لتطوير مخزن كبير للمخرجات المتنوعة والمتميزة. توفر مشاركة المعلومات إمكانيات لزيادة مشاركة الجمهور وتحطم الأبواق والتحيزات في المشهد الإعلامي العراقي المستقطب.

4. على أصحاب الشأن في الإعلام العراقي الاعتراف أن محنتهم ليست فريدة من نوعها، إذ أن الكثير من العوائق التي يواجهونها هي شائعة كذلك في الجنوب العالمي. إذا ما ابتدأ الإعلام العراقي بالمشاركة في مبادرات عالمية لتطوير نماذج عمل جديدة لصحافة مستديمة، وتعريف دور الصحافة في عصر تحولات سريعة، فيمكنهم الاستفادة من تمثيل أكثر في مهنتهم. يشكل العمل بشراكة وثيقة مع شبكات ومؤسسات عالمية الخطوة الأولى لضمان مشاركة أعمق مع الإعلام العالمي والمجتمعات التي تعنى بحرية التعبير عن الرأي حول العالم.

نطاق وأهداف البحث

تُعتبر أهمية وسائل الإعلام المستقلة والمتنوعة على صعيد عالمي مكوناً رئيسياً لمجتمع ديمقراطي. يتمثل دور وسائل الإعلام بنموذجها المثالي، في ضمان مزيج متنوع ونقدي من الأخبار والمعلومات، يكون خالٍ من التحيز أو التدخل.[1] بدوره، يخلق هذا جمهور مزود بالمعلومات بشكل أفضل. ويُعتبر ذلك جزءاً من مسؤولية الدولة الديموقراطية لخلق بيئة تمكن وسائل الإعلام المستقلة المكونة من مصادر موثوقة ومتنوعة التنافس بينها بشأن الجودة والتغطية. تُعتبر إدارة ومؤسسات الإعلام الناجحة محفزاً أساسياً للمشاركة الديموقراطية. هذا وتستقي هذه الورقة تعريفها للصحافة المستقلة لتشير إلى أي خدمة عامة أو وسائل إعلام خاصة أو مجتمعية والتي "تعمل إلى حد كبير من أجل المنفعة العامة وهي متحررة في نطاق المعقول من تأثير الحكومة أو السياسية أو التجارية أو الفئوية أو المصالح الأخرى".[2]

جاءت هذه الورقة من فكرة مفهوم "المدنية" في الإعلام ومحاولة اجراء مسح للمنصات الإعلامية التي تساهم في تحسين الحكم في العراق.[3] وقد سعت إلى التركيز على ما هو إيجابي في ميدان مُعرّف بما هو سلبي، واستكشاف إمكانيات حاول عبرها العراقيون خلق مساحات من شأنها المساهمة لجعل الصحافة أفضل وبالتالي الحكم المحلي والاتحادي أفضل. لقد تمّ تعريف مفهوم معياري للإعلام المدني في العراق بالاعتماد على المعايير التالية، والتي اختيرت بناء على مفهوم الصالح العام ووظيفة الإعلام في دعم الجمهور للمشاركة الكاملة في العملية السياسية.[4]

- كشف الفساد
- التركيز على التنوع ورفع صوت المجموعات المهمشة
- تقديم قصص نجاح في مجال الصحافة الإيجابية أو صحافة الحلول
- التأثير على الرأي العام
- الاستمرار في الاستقلال المالي
- الترويج للمصلحة العامة عوضاً عن "المصلحة الوطنية"
- الالتزام بأخلاقيات الممارسة الصحافية والمعايير المهنية

في أعقاب رحلة ميدانية إلى العراق واجراء سلسلة من المقابلات مع صحافيين ومحررين وأصحاب وسائل إعلامية، بات واضحاً أن مفهوم الإعلام المدني كان معيارياً للغاية وإشكالي جداً في هذا السياق. بيّنت المقابلات وبعض الحالات التي أجري فيها الاستشراف عن طريق المشاركة، أنه حتى في الحالات التي كان الإعلام يطور محتوى يتعامل مع قضايا اجتماعية وسياسية مركزية بطريقة دقيقة ومنصفة وشفافة، ما تزال معوقات مهمة أمام الاستقلال والمدنية. تعمل هذه على منع تطور مشهد إعلامي مستقل في العراق وتأثر على تقديم محتوى إعلامي مستدام ومستقل. عليه فقد تم إعادة تأطير هذا البحث من أجل فحص المعوقات أمام تطور المشهد الإعلامي العراقي المستقل.

---

[1] للمزيد من المعلومات، انظر:
Nick Couldry, Mirca Madianou and Amit Pinchevski, eds, *Ethics of Media* (New York: Palgrave Macmillan, 2013).

[2] James Deane, 'The role of the independent media in curbing corruption in fragile settings', *Policy Briefing* 16, BBC Media Action (September 2016). Available at: http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/policybriefing/curbing-corruption-in-fragile-settings-report.pdf

[3] يهدف برنامج دراسات الصراع في كلية لندن للإقتصاد إلى استخدام مفهوم المدنية لفحص تشكّل أنماط انسانية للسلطة العامة في الظروف القصوى. تجدون المزيد من المعلومات على:
www.lse.ac.uk/international-development/conflict-and-civil-society/conflict-research-programme/

[4] تُعرّف شبكة الصحافة الأخلاقية وتضع مؤشرات للمنفعة العامة في الصحافة. متاح على:
https://ethicaljournalismnetwork.org/the-public-interest

بتبنيها ثلاث أطر تحليلية لفهم الإعلام، وهي الاقتصاد السياسي وسوسيولوجيا الأخبار ومفهوم بورديو doxa وhabitus، فإن هذه الورقة ستعالج الآن التحديات المستمرة التي يواجهها الإعلام العراقي وتكشف العوامل الأساسية التي تساهم في فشله بتقديم حيز جديد ومحسّن للحوار. وقد شكلت هذه الأطر التحليلية أساس الأسئلة التي نوقشت في المقابلات وركزت وقدمت مبنى لتحليل البحث. يتيح الاقتصاد السياسي للإعلام تحليلاً أعمق للمشهد على المستوى الكلي، وذلك من خلال فحص المكونات البنيوية للسلطة في صناعة الإعلام، بدءاً من التمويل والتشريع ووصولاً إلى السيطرة السياسية، كما ويتيح فهم تأثير الإعلام على الانخراط السياسي للجماهير.[5] إن من شأن "رؤية أكثر نقدية" للاقتصاد السياسي أن تتيح فهماً أعمق لكيفية بناء المعنى من خلال أنماط سلطة أخرى.[6] من هنا، فإن تقديم توجهات اجتماعية لدراسة الإعلام من شأنه أن يوفر فهماً أعمق لعمليات غرفة الأخبار وتمثيل (agency) الصحفيين المشاركين بها.[7] كما يتيح لنا تبني نظريات بورديو doxa و habitus استكشافاً أعمق لطبيعة الممارسة الصحفية وللشروط التي تتيح نشأة وعمل الصحفيين.[8] هذه التوجهات الثلاث ستفسح المجال لفهم التحديات التي يواجهها الإعلام المستقل والممارسة الصحافية في العراق بشكل أعمق.

المنهج

اعتمد هذا التقرير على بحث ميداني أجري في العراق في كانون الثاني وشباط 2019. شمل هذا البحث عدداً من المقابلات، سواء كانت ذات مبنى معّد مسبقاً (structured) أو مبنى مرن إلى حدّ ما (semi-structured)، مع ذوي الشأن في الإعلام الإخباري والذين تمّ تحديد هويتهم مسبقاً. تمّ التركيز على الصحافيين والعاملين في الإعلام الذين غالباً ما كان انتاجهم الصحافي لصالح الإعلام غير السائد، وذلك لفهم أي دور تلعبه الأصوات الجديدة والمنصات الصغيرة في مجال المعلومات في العراق. كما تم اجراء مقابلات مع ملاكي ومحرري منصات إعلامية خاصة، والذين لم يكونوا من ذوي صلة مباشرة بأحزاب سياسية أو تمويل حزبي. كما تم مقابلة ثلاث وسائل إعلامية محلية وستة صحافيين ممن ينتجون أعمال استقصائية بهدف الكشف عن فساد رفيع المستوى ومعالجة قضايا الاندماج والمصالحة ما بعد الصراع. كم استفاد التحليل في بعض الأحيان من الاستشراف بالمشاركة (participant observation) في غرف الأخبار خلال فترة البحث الميداني هذا. كما أقيمت مجموعة نقاش مركّزة (focus group) في كلية الإعلام في جامعة بغداد مع طلبة بكالوريوس وماجستير في الإعلام.

تعتمد هذه الورقة على عدد من الدراسات والأطر المفاهيمية التي استعملت لفهم الإعلام المستقل، خصوصاً في دول الصراع أو ما بعد الصراع.[9] كما اعتمد البحث على تجربة الباحثة في السابق في عملها مع الإعلام العراقي وعلى مشاريع

[5] Edward S. Herman and Noam Chomsky, 'Manufacturing consent: A propaganda model', *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media* (New York, Pantheon Books, 1988); Francesco Sobbrio, 'The political economy of news media: Theory, evidence and open issues', in Francesco Forte, Ram Mudambi and Pietro Maria Navarra, eds, *A Handbook of Alternative Theories of Public Economics* (Cheltenham: Edward Elgar, 2014), p. 278; Jonathan Hardy, *Critical Political Economy of the Media: An Introduction* (Abingdon: Routledge, 2014).

[6] Peter Golding and Graham Murdock, 'Culture, communications and political economy', *Mass Media and Society* 3 (2000), pp. 70–92.

[7] Michael Schudson, 'The sociology of news production', *Media, Culture & Society* 11.3 (1989), pp. 263–82; Michael L. Tushman and Ralph Katz, 'External communication and project performance: An investigation into the role of gatekeepers', *Management Science* 26.11 (1980), pp. 1071–85.

[8] P. Bourdieu and L. J. D. Wacquant, *An Invitation to Reflexive Sociology* (Cambridge: Polity Press, 1992); P. Bourdieu, 'The political field, the social science field, and the journalistic field' in R. Benson & E. Neveu, eds, *Bourdieu and the Journalistic Field* (Cambridge: Polity Press, 2005), pp. 29–47.

[9] وأبرزها:
James Putzel and Joost Van der Zwan, 'Why templates for media development do not work in crisis states:

تطوير الإعلام في العراق، وكذلك على فهم لنوعيات المحتوى الذي يلقى صدى لدى الجمهور في العراق، بناءً على أبحاث وتحليلات سابقة.

التحديات العالمية التي يواجهها مجال المعلومات

تمّ هذا البحث في وقت كان الإعلام يواجه أزمة هدف على نطاق عالمي، كما ابتليت وسائل الإعلام العراقية بقضايا كانت من نصيب صناعة الإعلام بالمجمل. إذ شهدت ديناميكيات مجال المعلومات تحولات متعددة في السنوات الأخيرة. وشهد التقدم التكنولوجي وازدياد إمكانية الوصول إلى لإنترنت واتصالات الهاتف الجوال تحديات وتحولات في أساسيات الصحافة ووسائل الإعلام. فتم مساءلة ماذا ومن يصنع الصحافة مع ظهور مساحات جديدة للحوار والمحتوى بانتظام وتزايد. من جهة، حسّن هذا إمكانية الوصول إلى المعلومات مع تزايد التنوع والتواصل الذين باتا متاحين للجمهور، لكن من جهة أخرى، فقد كان نمو إعلام الإنترنت أحد المحرضين الرئيسيين على المعلومات الزائفة والمضللة وخطاب الكراهية. ومع التكنولوجيا والتأثير المتزايد للإعلام الرقمي على الصحافة ونماذج الأعمال في صناعتها، باتت الأسئلة المتعلقة بتمويل الإعلام وتنامي ظاهرة الاستيلاء على الإعلام (media capture) في الصدارة.[10] أقّر تقرير حديث صادر عن معهد رويترز للصحافة مدى تأثر الإعلام المتزايد بالنفوذ السياسي والتجاري على صعيد عالمي، حيث أصبح التمويل الذي يحصل عليه الإعلام، خاصة الإعلام الإخباري، أقل ضماناً.[11] كما تتعرض الديمومة المالية للإعلام المستقل والمنصات الإخبارية للتهديد، نظراً لكون مستقبل الصحافة قد بات غامضاً حيث تصبح الأشكال التقليدية للإيرادات المستقلة على شكل الإعلان والتداول غير مستقرة.[12]

في نفس الوقت، فقد باتت الكثير من المجموعات التابعة لهوية ما، تنظر إلى الصحافة السائدة على أنها فشلت لعدم افساحها المجال لهم للتعبير الذاتي والتفاعل. أخفق الإعلام، والذي غالبا مًا تضعفه مشاكل إعادة هيكلة سوق الإعلام والضغوط السياسية، في تقديم سردية واضحة ودقيقة للتصدي لتزايد انتشار الأخبار الزائفة وحملات التضليل وتزايد خطاب الكراهية على الإنترنت، والتي تهدد جميعها مبادئ المجتمع الديمقراطي والتعددية. في بيئة معلومات عالمية يزيد ذلك من مشكلات الإعلام والصحافة في الجنوب العالمي، وتحديداً أينما حلّت أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية. يُبين مؤشر صندوق إدلمان في 2019 أن الإعلام هو "أقل المؤسسات الموثوق بها في العالم". أسست منظمة مراسلون بلا حدود مؤخراً "مبادرة الثقة بالصحافة"، استجابة للقلق من أن يؤدي تراجع الثقة بالصحافة في نهاية المطاف لتراجع سلامة وأمن الصحافيين.[13] وتهدف مبادرة الثقة بالصحافة إلى دعم قدرة منصات الإعلام من توفير "الشفافية وطرق التحقق والتصحيح"، بالإضافة إلى "الاستقلالية والالتزام التحريريين".[14]

Defining and understanding media development strategies in post-war and crisis states', (2006); Deane, 'The role of the independent media in curbing corruption in fragile settings'.

[10] يُقصد بمصطلح "الاستيلاء على الإعلام" إلى الأشكال الخفية من السيطرة على الإعلام والتي من شأنها التأثير على شروط الديمقراطية والتعددية وحرية الإعلام. انظر:
Anya Schiffrin, ed., *In the Service of Power: Media Capture and the Threat to Democracy* (Washington, DC: Center for International Media Assistance, 2017).

[11] Rasmus Kleis Nielsen and Meera Selva, 'More Important, But Less Robust? Five Things Everybody Needs to know about the Future of Journalism', *Reuters Institute of Journalism* (2019). Available at: https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2019-01/Nielsen_and_Selva_FINAL_0.pdf

[12] The UK's Cairncross Review report is available online at: https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/779882/021919_DCMS_Cairncross_ Review_.pdf

[13] شهد مؤشر مراسلون بلا حدود السنوي لقياس الحريات الصحافية على صعيد كل دولة على حدا ارتفاع العنف والخوف في أوساط الصحافيين في 2019، وتراجع عدد الدول التي تعمل فيها الصحافة بحرية مرة أخرى. للمزيد من المعلومات:
https://rsf.org/en/2019-world-press-freedom-index-cycle-fear

[14] للمزيد من المعلومات عن مبادرة الثقة بالصحافة:

وقد فاقم هذا التراجع في الثقة ظهور وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية على وجه الخصوص. إذ فشلت شركات التواصل الاجتماعي العملاقة في معالجة أزمة تراجع ثقة الجمهور، ويبدو أنها عازفة عن إقرار ودعم الحاجة إلى تيارات معلومات موثوقة وأخلاقية. كشفت التطورات الأخيرة كون لاعبين مركزيين مثل فايسبوك وأمثاله غير أخلاقيين وعرضة لممارسات فاسدة، مما يعرض مستخدميهم والجمهور للخطر. في حين كان يجدر لهذا أن يزيد الوعي حيال أهمية الصحافة المهنية، بيد أنه عنى في الواقع أن الجمهور بات يتجه إلى مصادر بديلة ومجانية للمعلومات التي يُقدمها جامعو المنصات مثل جوجل.

المشهد الإعلامي العراقي: تاريخاً وحاضراً

لطالما كانت العلاقة ما بين الإعلام والحكم في العراق ملتبسة. ففي بلد لطالما كانت به مصلحة الدولة هي القوة السياسية المهيمنة، فإن مجال المعلومات العامة مُمتلك، أو بأفضل الأحوال يُعرّف من قبل الدولة وشركائها. في عراق ما بعد الاستعمار، تم تقليص التنوع والملكية غير الحكومية الأصليين للإعلام من خلال السيطرة الخارجية العلنية، مما قلل من فرصة وجود مجال عام ديمقراطي. كانت ملكية الإعلام السائد مسيطر عليها تقريباً بشكل كلي من قبل الحكومة أو حزب ما آنذاك. كانت الصحف موجودة كوسيلة دعاية وتطبيل لأصحابها: القادسية للجيش، والثورة لحزب البعث والتآخي للحزب الديمقراطي الكردي. بحلول أواخر السبعينيات، ومع المزيد من التضييق على الإعلام من قبل النظام البعثي في عهد صدام حسين، نشأ مشهد إعلامي هيمنت عليه الدعاية الحزبية وأُسكتت فيه الأصوات المعارضة. عليه فلم تتحد الصحافة سلطة الدولة وموقفها ولا قامت بتزويد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجونها للمشاركة في العملية السياسية. من هنا، فقد استمر الجمهور العراقي في استهلاك الأخبار والمحتوى المُتلاعب به والمُسيطر عليه من قبل النظام البعثي.

عقب الحرب على العراق وسقوط النظام البعثي عام 2003، نفّذت سلطة الائتلاف المؤقتة مشروعاً لدعم نمو مشهد إعلامي أكثر تنوعاً وتعددية، فأُنشأت بموجب أمريّ سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 65 و66 خدمة بث إذاعي عامة وشبكة الإعلام العراقي وهيئة الاتصالات والإعلام كجهة رقابية لإعلام مستقل. ساهم عدم مراعاة السياق التاريخي والسياسي، فضلاً عن التشاور المحدود مع خبراء في تطوير الإعلام، في خلق مشهد سمح بازدهار الإعلام الحزبي الممول من قبل الأحزاب السياسية ورجال الأعمال.[15] وقد تم تمويل وسائل البثّ الخاصة تحديداً من قبل الأفراد، وعلى الرغم من المحاولات لتدعيم المؤسسات الإعلامية العامة مثل سلطة البثّ العامة، إلا أن هذه المؤسسات والوزارات ذات الصلة ظلت مسيسة إلى حدّ كبير يوجهها نظام المحاصصة، وما فتئت كذلك حتى يومنا هذا.[16] كان تركيز سلطة الائتلاف المؤقتة على تسهيل الملكية الخاصة في وسائل الإعلام في محاولة منها لدعم التنوع مستلباً، بسبب عدم اهتمامهم بتشريع ملائم ودقيق للإعلام من شأنه دعم المجموعات المتعددة والأقليات في العراق، بالإضافة إلى توفير منصة راسخة يمكن من خلالها بناء تعددية سياسية. وتجدر الإشارة أيضاً، إلى الازدياد الملحوظ في انخراط المانحين في العراق في ذلك الوقت، ونفذت عدة مشاريع ممولة من المانحين لتعزيز القيم الديمقراطية والإعلام المستقل.

باتت شروط عمل الإعلام أكثر قساوة على أثر الصراع الطائفي الذي تصاعد بعد 2005. إذ بات توزيع الصحف مستحيلاً في مناطق معينة، مع حظر وسائل الإعلام المقترنة بالسردية الشيعية السائدة في المناطق السنية والعكس صحيح. كما عنى ذلك أيضاً أن إمكانية حصول الإعلام المرئي على مقابلات اقتصرت على المناطق التي تبعت لها، بالتالي فإن الجمهور لم يكن لديه سوى إمكانية ضئيلة للوصول إلى وجهات نظر وآراء متنوعة. فمثلاً لم يكن بوسع الشرقية الذهاب إلى الأعظمية أو العراقية إلى الكرادة لتغطية الأخبار. ولم يعد يفصح الكثير من الصحفيين عن اسمهم في مقالاتهم بسبب مخاوف تتعلق

https://rsf.org/en/news/more-100-media-outlets-and-organizations-are-backing-journalism-trust-initiative

[15] Abir Awad and Tim Eaton, 'The media of Iraq ten years on', *The Problems, the Progress* (2013). Available at: http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/policybriefing/bbc_media_action_media_iraq_ten_years_on.pdf

[16] نظام المحاصصة هو نظام الكوتا السياسية في العراق القائم على توزيع عرقي وطائفي للوزارات والمؤسسات العامة.

بالسلامة والاقتصاص، كما نُقلت العديد من العمليات الإعلامية من بغداد إلى أربيل، وكانت في هذه المرحلة أن طفقت الأحزاب السياسية بالتدخل بشكل مباشر أكثر في الإعلام وعرضها التمويل عليه.[17]

أما اليوم وعلى الرغم من العديد من المحاولات لتطوير مجال عام مستقل، فإن المشهد الإعلامي العراقي يعكس عدداً من القضايا والتحديات التي يبتلي بها المشهد السياسي. إذ يستشري الفساد والتسييس وتزايد عدم الثقة في المؤسسات الرسمية في صناعة الإعلام على كافة المجالات.[18] وما تزال الصحافة عرضة لقيود متزايدة على حريات الإعلام، وتحديداً بما يتعلق بكشف الفساد وانتشار التهديدات من أطراف شبه عسكرية.[19] بالتالي يصبح من الصعب على الإعلام المساهمة بشكل كامل في تحسين الحكم وتعزيز بيئة منفتحة على تعددية الآراء، أو بالطبع تحدي السلطة والقوة في العراق. وقد تعثرت أغلب محاولات تطوير مؤسسات إعلامية مستقلة مالياً وتحريرياً، حيث لا تزال مصادر التمويل مقترنة بأجندات سياسية أو تجارية أو جهات مانحة. كما لا يزال من غير الواضح مدى فعالية هذه المنصات في التوسط بين المسؤولين الحكوميين والجماهير أو المساهمة في التحول الديمقراطي ومجتمع ما بعد الصراع.

إعلام في سياق هش ما بعد الصراع

تناول استطلاع أجرته بي بي سي ميديا أكشن في أيار 2018 عادات استهلاك الإعلام في أربع محافظات في العراق، هي بغداد والأنبار ونينوى وصلاح الدين، والتي كانت نتائجها الرئيسية أن وسائل التواصل الاجتماعي تحظى بشعبية كبيرة في العراق، حيث قال 44 بالمئة إنهم يتصلون بشبكة الإنترنت يومياً عبر أجهزة الكمبيوتر أو الكمبيوتر النقال أو الجهاز اللوحي (tablet) أو الهاتف الذكي. ومع ذلك، يبقى التلفزيون هو المنصة الإعلامية الأكثر استهلاكًا حيث قال 56 بالمئة أن التلفزيون هو الوسيلة الرئيسية للأخبار العاجلة. كما حلل الاستطلاع مستويات الثقة بالإعلام، مع التركيز بشكل رئيسي على القنوات العربية مثل الجزيرة والعربية، ومحطات البث التلفزيوني والإذاعي الوطنية والمحلية، فضلاً عن صفحات الفيسبوك الخاصة بالحكومة والمؤسسات المركزية. وكشف هذا الاستطلاع عن تراجع الثقة بالقنوات والصفحات المقترنة بالسرديات العرقية والطائفية التي انتشرت على صعيد واسع بين الأعوام 2005–2014.[20] من هنا فقد بات جلياً التأثير السلبي للملكية السياسية لوسائل الإعلام السائدة وما تلاها من تطييف عرقي لمخرجات وسائل الإعلام على مستويات الثقة العامة في وسائل الإعلام في العراق.

يعد الاستهلاك المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي والأخبار الرقمية في العراق مصدر قلق بين العاملين في مجال الإعلام في العراق ويؤثر على قدراتهم المهنية. إذ باتت المواقع الإلكترونية، لأسباب اقتصادية، المنصات الرئيسية للأخبار للكثير من المؤسسات، لكنها تلقى صعوبة في التنافس مع عمالقة المنصات والتكنولوجيا. مع استمرار دور وسائل التواصل الاجتماعي في لعب دور قيادي في تقديم الأخبار، تركز وسائل الإعلام الصغيرة الممولة من القطاع الخاص على المزيد من المحتوى القصصي أو التقارير المطولة حول موضوع ما، مما ينقص من احتماليتها في اكتساب جماهير واسعة أو منتظمة. كما تحدث الصحفيون عن أن رواتبهم باتت بالتوافق مع مدى وجودهم على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يضطرهم إلى تطوير ملفات بروفيل ومحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، وبالتالي تقل قدرتهم على التركيز على الصحافة؛ يُضاف إلى ذلك، دراسة منصات وسائل الإعلام بدء استخدام فيسبوك كأداة توظيف لصحفيين محتملين.[21] ومع نقص التدريب

[17] مقابلات في بغداد، كانون الثاني وشباط 2019.

[18] انظر تعريف مؤسسة الشفافية العالمية للفساد وكذلك "مؤشر الفساد": https://www.transparency.org/cpi2018

[19] للمزيد من المعلومات حول اعتداءات على صحافيين وحالات عينية بهذا الصدد، انظر – موقع مركز الخليج لحقوق الإنسان واللجنة لحماية الصحافيين: https://cpj.org/mideast/iraq and https://www.gc4hr.org/country/index/country/8

[20] 'Iraq media consumption survey report', *BBC Media Action*, May 2018

[21] مقابلات في بغداد، كانون الثاني وشباط 2019.

المناسب، يؤدي هذا غالباً إلى تكوين صحافة لا تستند إلى الحقائق، حيث يعمل موظفون جدد من ذوي خلفيات مهنية ومهارات متواضعة.

من الواضح أنّ ثمة تيارات عالمية تؤثر في المشهد الإعلامي في العراق وعلى قدرة الإعلام المستقل على الأداء بشكل فعّال. ومما يزيد من تعقيد المشهد الإعلامي هو كون العراق دولة هشة في مرحلة ما بعد الصراع، والتي ما تزال تعاني من عدم استقرار اقتصادي وسياسي.[22] وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى أن "المنطقة أو الدولة الهشة تمتلك قدرة ضعيفة على تنفيذ وظائف الحكم الأساسية، وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع".[23] إن الفساد متفشي في العراق وتشجعه شبكات السلطة القائمة على النسب والمحسوبية وسياسات الهوية. وقد أدى ذلك إلى زيادة التطرف على المستويين السياسي والشعبي، فضلاً عن حرمان الجمهور من حقه في المؤسسات والسلطة. كما تخضع المؤسسات الإعلامية لشروط فساد مماثلة، وبالتالي تظل عرضة للاستيلاء على الإعلام والترغيب السياسي من قبل عدد لا يحصى من الفاعلين السياسيين والتجاريين. ويؤدي ترغيب الإعلام من قبل جهات فاعلة سياسية والشركات الكبرى إلى زيادة تضييق الخناق على وسائل إعلام صغيرة، حيث تتزايد هيمنة عدد محدود من اللاعبين الأقوياء على المشهد. كما تكاد تغيب الإيرادات من الإعلانات والمشاريع التجارية، نظراً لكون غالبية التمويل يأتي من مشغلي الهاتف الجوال الذين تنظم عمله هيئة الإعلام والاتصالات؛ وهي هيئة دستورية تخضع لمؤامرات نظام المحاصصة، أو يكون مصدرها من الإعلانات العامة التي تسيطر عليها الحكومة. تُستخدم مصادر الإيرادات هذه للسيطرة على السرديات المعارضة والمناهضة للدولة، وهي ممارسة كانت سائدة بشكل خاص في ظل حكومة نوري المالكي السابقة.[24] وسط هذه البيئة، تتضاءل رغبة المؤسسات المسيطرة لدعم الاستقلال أو الاحتراف في الصحافة ضئيلة، وذلك خوفاً من كشف وفضح ممارساتها الفاسدة. عليه، فبدون أي إرادة سياسية لإصلاح أنظمة الإعلام، تتضاءل الفرص لإحداث تغيير هادف وراسخ أو تطوير منصات إعلامية بديلة ومستقلة. كما تعني فرص التمويل المحدودة تضاؤل احتمالية حصول أشكال الصحافة الأكثر كلفة، مثل التحقيقات الاستقصائية، على الدعم.

كما هو الحال في أغلب الدول الهشة في مرحلة ما بعد الصراع، فإن الأطر القانونية والتنظيمية التي توجّه الإعلام في العراق لا تقدم حالياً سوى القليل في مجال دعم الإعلام المستقل.[25] إذ أخفقت تشريعات الإعلام وترخيصه في الأخذ بالحسبان تمثيل واحتياجات الكثير من القطاعات والأقليات في العراق بما يتعلق بمخصصات البثّ والطيف الترددي، الأمر الذي يؤجج مشهد ملكية الإعلام الحزبي وعليه فيستدعي التقويم. فمثلاً تم تطوير نظام ترخيص هيئة الاتصالات في المملكة المتحدة بما يتماشى مع الفوائد الاجتماعية الأوسع لكل طلب ترخيص، وتحفيز المتقدمين إما مالياً أو عبر طيف ترددي ذا قيمة عالية، بناءً على مساهمتهم في بيئة إعلامية تمثيلية ومتنوعة. ثمة أيضاً القليل من الامتيازات المالية أو الطيفية أو الإعانات المالية الحكومية المتاحة لتشجيع نمو مشهد إعلامي متنوع ومستقل.

يرتكز هذا المشهد على اقتصاد ضعيف ذو فرص ضئيلة للنمو الاقتصادي أو تطوير الأعمال. وكما ذُكر سابقاً، فإن الدخل الخارجي المحدود جدًا لوسائل الإعلام يأتي من عائدات الإعلانات، بينما يأتي الباقي من الإعانات السياسية والحكومية، وبشكل متزايد، من الجهات المانحة الدولية.[26] يُسفر الاعتماد المفرط على تمويل المانحين للإعلام المستقل على مشكلات

---

[22] للمزيد من المعلومات عن العراق، انظر https://fragilestatesindex.org/country-data. انظر أيضاً:
Renad Mansour, 'Iraq's 2018 Government Formation: Unpacking the Friction Between Reform and the Status Quo', *LSE Conflict Research Programme* (2019). Available at: http://eprints.lse.ac.uk/100099/1/Mansour_Iraq_s_2018_government_formation_2019.pdf

23 OECD, 'Fragile States 2013: Resource Flows and Trends in a Shifting World', OECD Development Co-operation Directorate (DCD) International Network on Conflict and Fragility (2012). Available at: http://www.oecd.org/development/resourceflowstofragilestates.htm

[24] مقابلات في بغداد، كانون الثاني وشباط 2019.

[25] Deane, 'The role of the independent media in curbing corruption in fragile settings'.

[26] Mary Meyers and Linet Angaya Juma, 'Defending Independent Media: A Comprehensive Analysis of Aid

عدة، بدءاً بانعدام امكانية الاستمرارية والضمان طويل الأمد للمنصات الإعلامية وصولاً إلى الإفراط بالالتزام بأجندات المانحين. وغالبًا ما تكون المنصات الإعلامية في العراق التي تتلقى دعماً من مانحين دوليين، ملزمة بتركيز جهودها على توفير التدريب وبناء القدرات أو مراقبة الإعلام وانتهاكات حقوق الإنسان عوضاً عن تأليف وإنتاج المحتوى.[27]

من هم الصحافيون؟

نتيجة لهذه الظروف التاريخية والهيكلية لوسائل الإعلام، تُعتبر الصحافة مهنة غير مرغوبة في العراق. إن تدني الأجور وانعدام الضمان طويل الأمد وانحسار الثقة في الصحافة، والذي مردّه السيطرة السياسية على الإعلام، يعني كون الأجيال الشابة أقل ميلاً نحو اتخاذهم الإعلام كمهنة. تشير صبا بباوي إلى "ثقافة الصحافة" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والحاجة إلى تعرف "الهويات المهنية" التي تعكس السياق الإعلامي.[28] وفي العراق، تتجلى هذه الثقافة في وجود نخبة صغيرة من الصحفيين الذين ما فتأوا يحاولون تطوير منصات ومساحات مستقلة للتعبير الحر لما يقرب العشرين سنة. لقد اكتسب الكثيرون من أعضاء هذه الشبكة من الصحافيين مهاراتهم من خلال المشاريع والتدريبات الممولة من الجهات المانحة ولا يزالون يهيمنون على المشهد الإعلامي "البديل"، مما يعني أن أصوات الشباب الجديدة والمتنوعة ما تزال غير مسموعة.

كما أن لهشاشة المجتمع المدني والبيئة الأكاديمية تأثير سلبي على قدرة حقل صناعة الإعلام على خلق ودعم بيئة من شأنها تقديم برمجة ومحتوى مستقلين. تعمل مدارس وكليات الإعلام بمعزل عن حقل صناعة الإعلام نفسه، ونادراً ما تكون الدورات التي تهدف إلى تطوير مهارات الصحافة والاحتراف مدعومة بخبرات مستقاة من تجربة عملية. هذا الصدع ما بين الأوساط الأكاديمية والصحافة ليس استثنائياً، إلا أنه يتفاقم في العراق بسبب المناهج الأكاديمية التي لم يتم تحديثها منذ الثمانينيات والفرص المحدودة للتدريب العملي والتدريب أثناء العمل. علاوة على ذاك، فإنه غالباً ما يتم دمج وحدات الإعلام والصحافة مع التدريب على الشؤون والعلاقات العامة. كما يعني هذا النقص في التنسيق بين العالمين الأكاديمي والعملي افتقار المناهج التدريسية إلى مهارات أخرى متعلقة بحقل صناعة الإعلام، مثل الإدارة المالية وإدارة الأعمال. إن نظام التعليم القديم في العراق، والذي بموجبه يتم إلحاق الطلاب بالكليات وفقاً للدرجات التي يحصلون عليها، يدرج المدارس والكليات الإعلامية في مرتبة متدنية جداً في التسلسل الهرمي. يعتمد نظام التعليم العالي في العراق على مزيج من الجدارة والمحسوبية، إذ أنه بدلاً من ان يختار الطلاب موضوع الدراسة المفضل لديهم قبل الالتحاق بالجامعة، فإنه يتم تخصيص أماكن لهم في دورات محددة وفقاً لعلامتهم الإجمالية عند تخرجهم من المدرسة الثانوية. عليه، فإن الحاصلين على أعلى الدرجات يدرسون الطب والقانون، يليهم موضوعيّ الهندسة والعلوم، فيما تتراجع اللغات والإعلام. يتطلب دخول كلية الإعلام أو دراسة الإعلام في الجامعة متوسط درجات تتراوح بين 70 و80 بالمئة، وإنه لمن النادر أن يدرس الشخص الحاصل على درجات أعلى من 80 بالمائة الإعلام في الجامعة. علاوة على ذلك، ثمة عدد أماكن محدود في الدورات، وليس من الغريب على من ليس لديهم وساطات حكومية أو رفيعة الشأن فقدان فرصتهم لتحصيل مكان في دورة ما، وذلك ليتمكن ابن أو ابنة دبلوماسي أو مسؤول حكومي رفيع من الالتحاق بها؛ أي أن الفساد والمحسوبية ما يزالان متفشيين في تخصيص الأماكن الجامعية. كما اشتكى الإعلاميون من جودة التعليم الذي يتلقاه طلاب الإعلام الشباب، إذ يزعمون أن الكثير من الخريجين الجدد يفتقرون إلى مهارات الكتابة الأساسية المطلوبة في الصحافة.[29]

Flows', *Centre for International Media Assistance* (CIMA) (June 2018). Available at: https://www.cima.ned.org/wp-content/uploads/2018/06/CIMA-AidData-Report_web_150ppi_rev.pdf

[27] مقابلات في بغداد، كانون الثاني وشباط 2019.

[28] Saba Bebawi, *Investigative Journalism in the Arab World: Issues and Challenges* (New York: Palgrave Macmillan, 2015).

[29] مقابلات في بغداد، كانون الثاني وشباط 2019.

بالمحصلة، إن المهارات والإرادة اللازمين لتطوير منصات إعلامية مستقلة قوية في العراق غير متوفرة حالياً على نطاق واسع. ويتم القفز عن مبادئ مهنية أساسية تتعلق بالدقة والشفافية والحياد، بسبب عدم فهم ما يعنيه أن يكون المرء صحفياً يقدم محتوى من شأنه خدمة المصلحة العامة في نهاية المطاف.

الخلاصة

تحاجج هذه الورقة بشكل أساسي بأن الافتقار إلى الإرادة السياسية، إلى جانب فشل عمليات بناء الدولة في تطوير الأطر والمؤسسات لدعم وسائل الإعلام المستقلة، يديم المشهد الإعلامي الذي يعكس التحديات السياسية الرئيسية في العراق. ما لبثت سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة تؤثر على أداء وسائل الإعلام وتصوراتها، مما يجعلها غير قادرة على تقديم محتوى من شأنه أن يدعم عملية سياسية تكون ديمقراطية وشفافة. يجب أن تأخذ المحاولات لإصلاح وسائل الإعلام أو لدعم منصات إعلامية تكون مستدامة ومستقلة وذات صلة، في الاعتبار، السياق الأوسع للعراق وبنيته السياسية بالإضافة إلى ظروف الفساد والهشاشة الحالية. كما أنها تتطلب مشاورات أعمق بكثير مع أصحاب المصالح في الإعلام المحلي، تُضاف إلى تنسيق أكبر مع المبادرات العالمية لدعم تطوير وسائل الإعلام المستقلة.

مركز
الشرق الأوسط

مركز الشرق الأوسط
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast

@lsemiddleeastcentre

lse.middleeast

lse.ac.uk/mec